

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الحسبية

تحديد مفهوم «احتجاجات الحسبية»

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الحسبية

في الفضاء العمومي تم تداول العديد من التوصيفات بخصوص وقائع إقليم الحسبية. وإذا كان هذا التعدد محمودا ومطلوبا من حيث المبدأ، باعتباره تظهرا طبيعيا لحرية الرأي والتعبير حول قضايا المجتمع وبناء المواقف إزاءها، فإنه (تعدد المصطلحات) يفتقد إلى الدقة المطلوبة حينما يتعلق الأمر بإيجاد أرضية قانونية تمكن من قراءة ما حدث وتقييمه من زاوية حقوقية. اتسمت بالتعدد، حيث سجلنا بالخصوص ثلاثة مصطلحات تستعمل من طرف الفاعلين لتوصيف ما جرى وهي: أحداث الحسبية، حراك الريف، احتجاجات الحسبية.

وبناء عليه فإن هذا التقرير يقترح استعمال عبارة "احتجاجات الحسبية" لتوصيف أغلب الوقائع التي شهدتها إقليم الحسبية منذ الحادث المأساوي للمرحوم محسن فكري مع استعمال العنف الحاد في بعض منها، وذلك للاعتبارات التالية:

1. يستوعب مفهوم "أحداث الحسبية" العديد من الدلالات، فقد يعني كل ما يقع، وإطلاق. وقد يعني كل ما يقع في فترة زمنية محدودة، أي أن الحديث عن الحدث يعني معاينة بدايته ونهايته في فترة وجيزة. كما قد يعني، بالإضافة إلى ذلك، نوعا من الجدة أو الكثافة فيما وقع؛ كما في التعبير (فلان خلق الحدث). كما أن الحدث قد عما هو سلبي كما يعبر عما هو إيجابي. فبشاعة جريمة وتخطيم رقم قياسي، مثلا، كلاهما يخلقان الحدث.

وبما أن مقارنة المجلس لما جرى في إقليم الحسبية تعتمد على منظومة حقوق الإنسان والاجتهادات القانونية والقضائية ذات الصلة بالتظاهر السلمي، فإن عبارة "أحداث الحسبية" لن تفي، بشكل كاف، بتحديد ظروف وملابسات وحجم ما جرى من وقائع.

2. أما مفهوم "حراك الريف" فيكتنفه الغموض لسببين أساسيين:

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الحسمة

- من الناحية اللغوية يستعمل «الحراك»، من فعل تحرك، بشكل مجازي، دون أن يسعف على تحقيق الدقة والضبط المطلوبين في تقرير حقوقي. كما أنه متشعب بشحنة ايديولوجية وسياسية عالية تجعله يعكس موقفا مسبقا من الوقائع التي يسعى التقرير لتوصيفها إلى جانب أنه يستعمل حراك بفتح الحاء وحراك بكسر الحاء دون تمييز.
 - أما السبب الثاني، فيتجلى في أن كلمة الريف لا تؤدي وظيفتها كظرف مكان بشكل دقيق للوقائع المراد توصيفها. ومع أن هذه الوقائع حدثت في إقليم الحسمة الذي يعتبر جزءا من منطقة الريف، فإن استعمال "الكل" (أي الريف) للدلالة على "الجزء" (أي الحسمة)، يفترق إلى مسوغات منطقية في هذه الحالة. كما أنه ينطوي على تعميمات غير موضوعية ويبالغ في تضخيم المجال الجغرافي لما حدث.
- تأسيسا على ما سبق، فإن عبارة احتجاجات الحسمة هي التي تضمن أكبر قدر من الدقة والموضوعية وتسمح بتفادي الثغرات التي أدت إلى استبعاد المفهومين السابقين. فمفهوم الاحتجاج السلمي يعتبر أحد ركائز حقوق الانسان التي تضمنها المواثيق الدولية والقوانين الجاري بها العمل في المغرب، وعلى رأسها الفصل 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والفصل 25 من الدستور الذي ينص على أن " حرية الفكر والتعبير مكفولة بجميع أشكالها"، إضافة الى الفصل 29 الذي بموجبه "حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي مضمونة"، كلها يمكن أن تكون شكلا من أشكال ممارسة فعل الاحتجاج وندمج في مفهوم الاحتجاج، تبعا لذلك، التجمع والتجمع والتظاهر سواء كان سلميا أو عنيفا. كما يستعمل في هذا التقرير، يتمظهر في الاجتماعات والتجمهرات والتظاهرات السلمية أو الاحتجاجات التي عرفت طابع عنيف. وسيطلق التقرير على بعضها عبارة "أعمال شغب" (Les émeutes) وذلك اعتبارا لحدة العنف الذي عرفته.

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الحسيمة

ونظرا لأن عددا من الاحتجاجات وقعت في مناطق مجاورة للحسيمة، فإن التقرير يستعمل احتجاجات الحسيمة ليعني مجموع الاحتجاجات التي شهدها إقليم الحسيمة.

إن تلك الفصول الثلاثة (20 من العهد الدولي و25 و29 من الدستور)، إضافة إلى نصوص قانونية أخرى، تبقى الأكثر انسجاما مع مقارنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تعاطيه مع الوقائع وتشكل الأساس القانوني الذي يعتمده في توصيف الوقائع موضوع هذا التقرير وتقييم طريقة تعاطي السلطات العمومية معها، وكذلك ما ترتب عنها من ادعاءات وتحديد مظاهر العنف وأحيانا العنف الحاد. وذلك وفق مقارنة حقوقية محايدة وموضوعية تتأسس على الالتزامات الدولية للمملكة المغربية وعلى الاجتهادات الأوروبية والدولية في وقائع يمكن وصفها بالمشابهة.